

رسالة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان

بشأن قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات العاملة مع والمستوطنات

الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

التاريخ: 29 أغسطس 2019

السيدة ميشيل باشليه

المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

قصر ويلسون، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

جنيف، سويسرا

رسالة مفتوحة ومشاركة

معالي المفوض السامي،

كما تعلمون، كلف قرار مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة رقم 36/31، والصادر في مارس 2016 مكتبكم بإصدار قاعدة بيانات بجميع الشركات العاملة في الأنشطة المدرجة المتعلقة بمشروع الاستيطان الإسرائيلي، على النحو المفصل في الفقرة 96 من تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وذلك للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ونص القرار على تقديم البيانات وإحالتها لمجلس حقوق الإنسان في جلسته الـ34، على أن يتم تحديث قاعدة البيانات سنويًا. [1]

ستوفر قاعدة البيانات درجة مهمة من الشفافية بشأن أنشطة الشركات التي تتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نتيجة للأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات سواء داخل أو مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

تعرب المنظمات الموقعة أدناه عن قلقها العميق إزاء تكرار تأخير إصدار قاعدة البيانات، بما ستضمنه من أسماء الشركات التي تسهل إقامة وتوسع المستوطنات الإسرائيلية، حيث لم يتم نشر قاعدة البيانات في الجلسة الـ41 للمجلس. ويأتي هذا التأخير بعد أكثر من ثلاث سنوات من إنشاء المجلس ولاية قاعدة البيانات، وبعد أكثر من عامين من موعد إصداره الأول، والذي كان مقرّرًا في الجلسة الـ34 للمجلس. على حد علمنا، لم تعان من هذا التأخير المطول والمفتوح أي ولاية أخرى تم تكليف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بها من قبل المجلس.

لم يتم توضيح أسباب هذا التأخير، أو تفسيره بشفافية كافية، ما عرض المفوضية للمزاعم بأن التأجيل قد يكون بسبب ضغوط سياسية. [2] خلال الجلسة الـ41 الأخيرة للمجلس، طالب بيان مشترك نيابة عن 65 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بـ "إعطاء أهمية عاجلة للوفاء بولاية القرار 36/31 بأكمله، من خلال نشر قاعدة البيانات بما في ذلك أسماء الشركات المستفيدة من الأنشطة الاقتصادية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم المجازفة بتهديد استقلالية المكتب أو إرساء سابقة يمكن بناء عليها تفويض الولايات الأخرى وبالتالي عدم تنفيذها".

وبالإضافة لذلك، أكد بيان مشترك نيابة عن 27 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على "الأهمية البالغة لأن تكون المفوضية السامية ومكتبها قادران على تشغيل وتنفيذ ولاياتهما بطريقة مستقلة ودون أي تدخل من أي نوع." وأن تسمح بالمساءلة والعدالة الحقيقية والفعالة للأفراد والمجتمعات المتأثرة بانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن الوفاء بهذه الولاية دون مزيد من التأخير سيؤكد استقلالية وحياد المفوضية. [3]

منذ اعتماد قرار المجلس رقم 36/31، صعّدت الحكومة الإسرائيلية من أعمال بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. [4] كما أشار بعض المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى سعيهم "ضم" أجزاء من الضفة الغربية رسمياً. [5] تشكل مؤسسة الاستيطان الإسرائيلية انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، وترسخ نظاماً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتمييز المؤسسي الذي يعاني منه الفلسطينيون في الأرض المحتلة يومياً.

تقر المنظمات الموقعة أدناه بضرورة ضمان بذل العناية الواجبة في الولايات المنوطة بالمفوضية. ومع ذلك نفهم، فيما يتعلق بقرار المجلس رقم 36/31، أنه قد تم الاتصال بجميع الشركات المدرجة في قاعدة البيانات وأنها قد مُنحت الوقت الكافي للرد. وقد أشار المفوض السامي إلى ذلك، في 7 أغسطس 2018، في رسالة موجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جاء فيها: "تماشياً مع الفقرة 26 من تقرير 2018، وبعد الاتصال بجميع الشركات البالغ عددها 206 شركة، تتوقع المفوضية أن تقدم تحديثاً إلى مجلس حقوق الإنسان بعد فترة وجيزة، بما في ذلك أسماء المشاركين في الأنشطة المدرجة." [6]

تقرّ المنظمات الموقعة أدناه بالجهود التي بذلها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حتى الآن في سبيل إنشاء وتطوير قاعدة البيانات، ونتمسك بأهمية نشرها، ليس فقط لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن لأنها تشكل أيضاً تطوراً هاماً في الجهود الدولية لضمان احترام القانون الدولي من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. علاوة على ذلك، تعد قاعدة البيانات أداة مهمة لتعزيز تنفيذ القانون والمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في حالات النزاع والاحتلال.

المفوضية السامية،

مكّن غياب المساءلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لإسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، من التماهي في انتهاكاتها للقانون الدولي في الأرض المحتلة، في ظل حماية شبه كاملة من العقاب. وقد سمح ذلك للعديد من الجهات الخاصة، بما فيها الشركات، بالمساهمة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاستفادة منها، عن غير قصد أحياناً. توصل تقرير الصادر عن بعثة تقصي الحقائق الدولية بتكليف من الأمم المتحدة للتحقيق في تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، إلى أن "الشركات قد تمكنت، بشكل مباشر وغير مباشر، من تسهيل وتيسير والاستفادة من بناء ونمو المستوطنات". وقد أثر ذلك على حياة الملايين من الفلسطينيين، وحرّمهم من حقوقهم الأساسية.

في ضوء ما تقدم، وفي ضوء تعهدكم في رسالتكم المؤرخة في 4 مارس 2019 إلى رئيس المجلس بالانتهاء من تنفيذ النشاط الذي كلفتم به "خلال الأشهر المقبلة" فإن المنظمات الموقعة أدناه تحثكم، بصفتكم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، على التنفيذ الكامل للولاية المنصوص عليها في قرار المجلس رقم 36/31، وذلك عن طريق نشر قاعدة البيانات بما في ذلك أسماء الشركات المشاركة في الأنشطة المحددة، وإرسال هذه البيانات إلى المجلس، بحيث يمكنه النظر فيها في جلسته الـ 42 في سبتمبر 2019، وكذلك تحديث قاعدة البيانات سنوياً.

إن التنفيذ الكامل لهذه الولاية من جانب المفوضية سيدعم ويساعد في احترام وحماية القانون الدولي وحقوق الإنسان العالمية، بغض النظر عن السياق السياسي.

نشكركم على منح رسالتنا الاهتمام الكافي، ونسعد بتقديم مزيد من المعلومات لكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

المنظمات الموقعة:

[1] Human Rights Council, Resolution adopted by the Human Rights Council on 24 March 2016, A/HRC/RES/31/36, para.

[2] Josef Federman, Josh Lederman and Jamey Keaten, 'Israel races to head off UN settlement 'blacklist'' (AP, 26 November 2017), available at: <https://www.apnews.com/9f910e5a7b264c38aad504a6147d9898> ; Nick Cumming-Bruce, 'Clash Over Israeli Settlements Has a New Front: A Delayed U.N. Report' (The New York Times, 5 March 2019), available at: <https://www.nytimes.com/2019/03/05/world/middleeast/israel-united-nations-boycott-companies.html>

[3] في رسالة مشتركة أرسلت في 27 نوفمبر 2018 إلى مفوضية حقوق الإنسان، قالت أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني من جميع أنحاء العالم: "إن المزيد من التأخير في نشر قاعدة البيانات لن يؤدي إلا إلى تقويض إنشائها وتقويض العمل المهم المنجز من قبل مكتبكم [المفوضية السامية لحقوق الإنسان] وغيره، بما في ذلك جهودات أعضاء المجتمع المدني لتحقيق هذه المبادرة الضرورية لتعزيز مسؤوليات الدولة وقطاع الأعمال لحماية حقوق الإنسان واحترامها". أنظر: <http://www.alhaq.org/advocacy/targets/united-nations/1328-100-palestinian-regional-and-international-organisations-call-on-high-commissioner-for-human-rights-to-publish-the-un-database-on-business-enterprises-with-activities-related-to-israeli-settlements-in-the-opt>

[4] See for example: United Nations Meetings Coverage and Press Releases 'Special Coordinator Reports Largest Expansion of West Bank Settlements in 2 Years, as He Briefs Security Council on Middle East Peace Process', 20 June 2019, available at: <https://www.un.org/press/en/2019/sc13853.doc.htm>

[5] See for example: BBC News, 'Israel PM vows to annex West Bank settlements if re-elected', (7 April 2019), available at: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-47840033v>

[6] رسالة من المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير فويسلاف تشوك، في 7 أغسطس 2018، متاح على:

<https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/PresidencyBureau/BureauRegionalGroupsCorrespondence/Corresp2014DL/180807LetterfromHCdatabase.pdf>